العدد (1819) السنة السابعة - السبت (12) حزيران 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

امتحان التوفل.. معوقات وحلول

نجاح العلي

شيء جميل ان نواكب التطور العلمي والتقني في العالم على ان يكون وفق خطط مدروسة وجداول زمنية متتابعة يتم وضعها بشكل علمي وواقعي بعيدا عن القرارات المستعجلة التي تكون نتائجها سلبية ان تم الترويج الاعلامي لها فقط دون تحقيق شيء من اهدافها امثال الحكومة الالكترونية والخصخصة والخطط لارسال عشرة الاف طالب سنويا في زمالات دراسية الى الخارج دون ان نرى خطوة واحدة للامام نحو تطور العملية التربوية والعلمية في العراق بل ان الانتاج المحلي في زمن الحصار والانغلاق اكبر منه بكثير في زمن الانفتاح والتخصيصات المالية الانفجارية، والتطور العلمي الذي يدعيه البعض في بلدنا.

من هذه الخطوات المستعجلة وغير المدروسة بشكل دقيق هي امتحان التوفل للمتقدمين لنيل درجة الماجستير والدبلوم العالي والدكتوراه اذ انه بحسب ضوابط وتعليمات وزارة التعليم العالي الجديدة فيتم اعتماد امتحان كفاءة اللغة الانكليزية I.T.P TOEFL وهو مختصر لـ((Test Of English as Foreign Language كأحد متطلبات القبول في الدراسات العليا للعام الدراسي ٢٠١٠/٢٠١١ ، على ان يحقق المتقدم للدراسات العليا درجات معينة حسب تخصصه الاكاديمي ونوع الدراسة (ماجستير او دبلوم عالي او دكتوراه) ففي المجموعة الطبية للماجستير أو الدبلوم العالي يجب الحصول على درجة٤٣٠ والدكتوراه ٤٨٠ وفي المجموعة الهندسية للماجستير أو الدبلوم العالي ٤١٠ والدكتوراه ٤٥٠ ومجموعة العلوم الصرفة والزراعية والبيطرية للماجستير أو الدبلوم العالي ٣٩٠ والدكتوراه ٤٣٠ و مجموعة العلوم الادارية والقانونية للماجستير أو الدبلوم العالي ٣٧٠ والدكتوراه ٤١٠ ومجموعة العلوم الانسانية للماجستير أو الدبلوم العالي ٣٥٠ والدكتوراه ٣٩٠. اما خريجو اقسام اللغة الانكليزية فيطالب المتقدم لدراسة الماجستير بالحصول على درجة (٥٠٠) ولدراسة الدكتوراه بالحصول على درجة (٥٢٠). وهناك خمسة مراكز في جامعة بغداد هي (كلية الاداب وكلية التربية ابن رشد وكلية اللغات ومركز الحاسبة الالكترونية ومركز التطوير والتعليم المستمر) واثنان في جامعة الموصل الموصل (المركز التعليم المستمر / كلية التربية وكلية الاداب) واثنان في جامعة البصرة هما (مركز التعليم المستمر / كلية الاداب وكلية التربية) ومركز واحد في جامعة تكريت هو مركز التعليم المستمر/ كلية التربية، ومركز واحد في جامعة الكوفة هو مركز التوفل في رئاسة الجامعة ومركز واحد في الجامعة المستنصرية هو مركز اللغات الاجنبية في كلية الاداب ومركز واحد في جامعة بابل هو مركز جامعة بابل لامتحان التوفل ، ومركز واحد في جامعة الانبار هو كلية التربية للعلوم الانسانية. بصفتي اكاديميا انا لست ضد اعتماد التوفل كشرط للقبول في الدراسات العليا بل اراه امرا ضروريا لكن هناك اولويات اهم من التوفل الذي يمكن وضعها في الخطط المتوسطة او البعيدة المدى وليس ضمن الخطط الانية لعدة اسباب موضوعية وواقعية منها عدم الاهتمام بتدريس مادة اللغة الانكليزية في الجامعة وضعف مناهجها وخاصة في التخصصات الانسانية، اذ ان منهج اللغة الانكليزية في الصف السادس اعدادي يكاد يفوق في شموليته ما يتلقاه الطالب الجامعي طيلة اربع سنوات من منهج في اللغة الانكليزية، وضعف الاجراءات المتخذة لانجاح تجربة التوفل اذا تم الاكتفاء بفتح مراكز امتحانية تقدم ثلاث محاضرات موزعة على ثلاثة ايام اسبوعيا لمدة شهر واحد، وتحديد مواعيد الامتحانات وأجور الدراسة، اذ بلغت اجور المشاركة في الدورات التطويرية التي ستقام في مراكز اللغة الانكليزية في الجامعات حسب الموقع الرسمي لوزارة التعليم العالي (٢٧٥،٠٠٠) مائتين وخمسة وسبعين الف دينار، وهو مبلغ كبير يرهق ميزانية الطالب الذي قد لايوفق في الحصول على مقعد رغم تحمله اعباء مالية وذهنية لعبور امتحان التوفل الذي يفقد قيمته بعد مرور سنتين وعلى المتقدم اعادة الامتحان مرة اخرى ان اراد التقديم للدراسات العليا.

المأخذ الاخر على تطبيق اختبار التوفل حاليا هو ان بعض الطلبة قد يكونون متفوقين في تخصصهم وقد يبدعون فيه مثل الاعلام والفنون الجميلة والاجتماع والاثار وعلم النفس وبقية التخصصات الانسانية دون ان يكونوا بالضرورة يجيدون اللغة الانكليزية ومتمكنين من قواعدها وهنا ما فائدة التوفل لهؤلاء. واخيرا اني وجدت في ظل الانفتاح على العالم رغبة كبيرة من قبل الطلبة في تعلم اللغة الانكليزية واجادتها بغض النظر عن نيتهم التقديم للدراسات العليا من عدمها، لذلك من الضروري الاهتمام بمناهج اللغة الانكليزية في الجامعات وزج الطلاب بدورات في اللغة الانكليزية عبر معاهد ومراكز لايكون همها الأول والأخير استحصال مبالغ مالية، ومن المهم أيضاً نشر كراسات وارشادات لتطوير اللغة الانكليزية، وعن برامج التوفل وآلياتها ونموذج من أسئلتها لكي يطلع عليها الطلبة ولا يتفاجأوا بها عند الامتحان.

Najahh2000@yahoo.com

دور الإعلام في دعم انضمام العراق إلى المحكمة الجنائية الدولية

تسعى المجتمعات المتحضرة إلى خلق وعي عام لدى الأفراد من خلال نشر الثقافات المتعلقة بالجوانب الصحية والبيئية والأمنية والقانونية وما يرتبط بالمجتمع والدولة من ثقافات عامة؛ والإعلام هو أحد وسائل صنع الوعي العام والذي يتمثل في مجموعة الوسائل التي توصل المعلومة إلى السلطة والمجتمع على حد سواء وتكون المؤسسات الإعلامية إما مقروءة أو مسموعة أو مرئية وقد دخل في الوقت الحاضر وسائل الإعلام الالكتروني وهو من اخطر أنواع الإعلام؛ وبالتأكيد لا مجال للقول بحرية الإعلام دون وجود الديمقراطية فقد يأخذ الإعلام دوراً سياسيا كبيرا والذي من أهم واجباته (الإعلام السياسي) أن يُقوم السلطة وأن يُنبّه المسؤولين إلى الأخطاء الواجبة التصحيح مع الحفاظ على الحقوق القانونية وفي حدود القانون للوصول إلى بناء دولة القانون.

د. حيدر محمود محسن

وبهذا المعنى يشكل الإعلام بوسائله المتعددة المرئية والمسموعة والمقروءة عصب الحياة في المجتمعات البشرية بصفته مصدراً رئيسياً في بناء الحياة الاجتماعية للمواطن، وهو المرآة التي تعكس مدى ما توصلت إليه الأمم من رُقي، والصوت المعبر عن مواقف الإنسان وتطلعاته؛ إذ أصبح الإعلام في وقتنا الحاضر ذو أهمية قصوى حيث لا يمكن من دونه معرفة ما يحدث في المجتمع، فهو أحد عناصر نسيجه يتفاعل معه ويؤثر فيه ويتأثر به. إنّ أي مجتمع لا يمكن أن يكون ديمقراطياً إلا إذا كانت وسائل الإعلام والمجتمع بجميع مكوناته يعرف حقوقه وواجباته ومسؤولياته، وملتزم بالقانون ويحترم ويقبل الرأي والرأي الآخر، فأساس المجتمع الديمقراطي هو الإعلام الحر الذي يشكل أداة البناء والنقد والتوعية، وهو سلاح الحوار ومحوره، وهو أفضل السبل وأقواها لتحقيق مجتمع ديمقراطي يدافع عن حقوق الإنسان ويصونها، منفتح على الأفكار والآراء المتعددة والمتباينة .

لذا ينبغي على المؤسسات كافة الاستفادة قدر الإمكان من الوسائل الإعلامية المتاحة والاهتمام بالتوعية الجماهيرية لخلق رأي عام لدعم المحكمة الجنائية الدولية ودفع الحكومات وتشجيعها للانضمام لاتفاقية روما؛ كما يتوجب عليه (الإعلام ووسائله) تبديد المخاوف الحكومية من جهة حصانة رأس الدولة أو غيرها من المسائل التي يعتقد أنها تمس السيادة الوطنية في حال الانضمام لعضوية المحكمة الجنائية الدولية.

إذ وكما هو معروف للجميع لم تكن ولادة المحكمة الجنائية الدولية سهلة، إذ مرت بمراحل عديدة، وواجهت صعوبات مختلفة عكست توجهات الدول المشاركة في المفاوضات، وزاد الأمر تعقيداً اختلاف النظم القانونية لدى الدول المشاركة.

ورغم تلك الصعوبات يبقى تأسيس المحكمة الجنائية الدولية أهم إنجاز في مجال القانون الدولي منذ تأسست الامم المتحدة؛ ويعد هذا نصراً حقيقياً لدعاة حقوق الإنسان في العالم، وأن وجود المحكمة أصبح ضرورياً الآن نظراً لاستمرار بل وتزايد الانتهاكات التي تقع على الأفراد، ضحايا أشد الجرائم خطورة مثل جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم العدوان دون أن تتم ملاحقة الأفراد المسئولين عن أرتكاب هذه الجرائم والذين غالباً ما يتمكنون من الإفلات من العقاب بسبب حصانة مراكزهم.

وهنا يأتي دور الاعلام بوسائله المتعددة سواء كان عراقياً أو عربياً أو أجنبياً في دعم انضمام العراق إلى المحكمة الجنائية الدولية والذي يعد دوراً محورياً لكونه (الاعلام ووسائله) هو الوسيط بين صناع القرار والجمهور وتقع على عاتقه وظائف متعددة تتمثل في التثقيف والإعلام والتعليم ونقل المعلومة والخبر من القائم بالاتصال إلى المتلقي.

ومن خلال ورقة العمل هذه ندعو ونطالب الجهات الحكومية العراقية إلى العمل بجدية على تفعيل انضمام العراق إلى المحكمة الجنائية الدولية لما فيه من حفاظ للحقوق وفي مختلف المجالات، كما ندعو وسائل الإعلام أن تقوم بواجبها بالتعريف بالمحكمة الجنائية الدولية واختصاصات عملها بشكل عام والهدف من تأسيسها والقيام بدور فاعل في تحفيز صناع القرار والرأي العام العراقي على الانضمام اليها من خلال إنشاء مراكز استطلاع رأي قانونية – إعلامية والقيام بدورات تثقيفية في هذا المجال . وهذا يتطلب من المؤسسات المعنية بانضمام العراق إلى عضوية المحكمة الجنائية الدولية.

أن تقوم بإطلاق حملة إعلامية وإعلانية واسعة من أجل الوصول إلى الهدف المنشود تحقيقه وباستخدام الوسائل الإعلامية والإعلانية كافة بهدف تكوين قاعدة حكومية وشعبية مؤيدة لانضمام العراق لعضوية المحكمة الجنائية الدولية.

جدل الإصلاح أم جدل المصالح؟

عبد العزيز لازم

في ايامنا يكثر الحديث عن الاصلاح بسبب تعاعظم قوة الخلل في الحياة الاجتماعية والسياسية ، وهذا امر طبيعي في ظروفنا الإنتقالية ، بل انه يعبر عن حيوية مجتمعنا وعمق طموحه في تجاوز ما يعيق تطوره ويعطل حركة الارتقاء الى المستوى المادي والروحي الذي يستحقه . إن الدعوة الى الإصلاح ترتدي ثوب التنوع بله الإختلاف بسبب تمايز المنطلقات والمصالح التي تتحكم بمطلقيها والداعين اليها

فنحن نرى مثلا إن الإصلاح السياسي يكتسب الأولوية القصوى بسبب حساسيتة وتاثيره المباشر وغير المباشر على المناحي الأخرى في النمو الإجنماعي وارتباطه المباشر بحياة الناس ومصائر البلاد العليا، وبضرورات التغيير التي تتطلبها ظروف البلاد . اذ ليس من المعقول ان تستمر الدوامة الرهيبة في طحن البلاد منذ بداية التغيير السياسي في ٢٠٠٣ لحد الآن دون ان يتفكر اولئك الذين وضعتهم الانتخابات الأخيرة في مركز القيادة بوسائل جديدة لتخليص الشعب من هذه المطحنة بغض النظر عن حجم الجدل الجاري حول تلك الانتخابات.

فيكون معنى الإصلاح هنا مرتبطاً بالتغيير الإيجابي الى أمام أما اذا بقي المصلحون مرتبطين في ذات الساحة والفعل السابقين فأنهم بذلك يعودون الى الوراء في عالم يسير الى الأمام فيثبتون فشلهم في تبرير ثقة ناخبيهم ،كما إن التأخر الزائد في حسم أمور السلطة السياسية وتحديد هويتها الوطنية سيعزز عوامل الصدمة التي يعيشها الناس عموما .

هنا لا نرى سببا لتنافر الآراء وتأخير الحسم غير تغليب المصالح الضيقة على المصالح العليا . وهذا الأمر ينسحب على المناحي الاخرى ، فالدعوة الى تغيير مواد الدستور والقوانين الأخرى مثلا تثير الجدل والخلاف ايضا جراء اختلاف واحيانا تنافر الأهداف والنوايا للداعين الى ذلك .

لكننا نستطيع رؤية شيء من النور وراء قتامة هذا الإحتدام الذي تشهده البلاد اذا نظرنا الى تلك الدعوات المتنافرة على انها اشبه بالمادة الخام التي تحتاج الى الصقل كي تظهر بريقها الناصع بعد الحث والتجميل مع الحفاظ على الجوهر. على اننا يجب ان لا نتغاضى عن رؤية الصعوبات الجمة التي يمكن ان تقف في سبيل ذلك أيضا .

لكن الشيء الأهم هواننا يتعين ان ننظر الى مادة الإصلاح وفق حقائقها الأصيلة الناصعة وليس حقائق رغباتنا المريحة.

وهذا يتطلب ضمن ما يتطلب النظر الى اشكال الخلل ومواطنها على اساس النفاذ الى اسبابها المكونة الحقيقية . فالفقر مثلا يوجد في المجتمع ليس بسبب ارادة قدرية أو ماورائية ، بل ان اسبابه تستقر في جسم المجتمع نفسه وتعشش في تجاويف الخلل في البنية الاجتماعية .

لذلك فمطلب الإصلاح هنا يتطلب البحث عن تلك التجاويف وردمها . ولن يتعب المصلح المتنور في العثورعليها فهي ماثلة للعيان وتقع في مرمى النظر وليس اقلها وضوحا هو استئثار القلة من ابناء المجتمع بالمصادر الغالبة للثروة وحرمان الكثرة الكاثرة من منافعها . إن انتشار الفقر بوجهه الأبشع، "العوز" ،هو في حقيقة امره صورة من صور طغيان روح الأنانية والنفعية الضيقة لدى قلة من الكواسر الأجتماعية التي عرفت كيفية استغلال الفرص "المشروعة" وغير المشروعة لتلبية دواعي انانيتها المفرطة في غفلة من اصحاب الحق في العيش الكريم .

لقد صار الفقرسوطاعبرّعن قسوته الإمام علي عليه السلام أبلغ تعبير حين قال : "ما ضرب عبد بسوط اقسى من سوط الفقر" فكان أن شن هجومه الذي لم يعرف الهوان على هذا الغول المدمر .

لكن اصحاب الثروات والغنى غير المشروعين تمردوا عليه وعلى حكمه الشرعي مستخدمين سلطة المال دون سلطة العقيدة ، سلطة الباطل ضد سلطة الحق الذي مثله الإمام خير تمثيل، ثم حصل ما حصل بين المعسكرين المتضادين. فكان ان دوّن اسم الأمام علي في التاريخ كأعظم مصلح في التاريخ .

وحين نتفحص فحوى الإصلاح يمكن لنا ان نتساءل عن نمط هذا الإصلاح الذي نريد ويريده انصاره والمستفيدين منه .

نعتقد ان جوهرهذا النشاط هو ذو طبيعة حقوقية إضافة الى طبيعته الإجتماعية ، أي انه موجه لمعالجة مشكل الحقوق الضائعة بفعل ظروف خلقتها مصالح غير مشروعة في إطار الصراع بين المصالح الذاتية الضيقة والمصالح التي تخص النفع العام والمرتبطة بمصالح المحرومين من الناس .

بهذا المعنى نكون قد سعينا الى الإقتراب من الجذور في تحقيق الإصلاح المطلوب وتخليص الجهد الإصلاحي من التركيز على سطح الحقائق دون الغوص في جوهرها.

وهناك معنى آخر يتعلق بفعالية الإصلاح وشرعيته وهو ارتباط مظاهر الخلل ببعضها ارتباطا عضويا ، أي اننا لابد وان نرى تلك العلاقة التداخلية بين تلك المظاهر كي نفهم طبيعة التاثير المتبادل فيما بينها كخطوة تفرض نفسها للسير بالإصلاح الى مبتغاه المطلوب .

على هذا الأساس لا نستطيع الحديث عن الاصلاح الإقتصادي أو المعيشي دون الحديث عن الاصلاح السياسي ولا نستطيع الحديث عن الاصلاح الثقافي دون اصلاح المناهج الدراسية وتقوية البنية التحتية للتعليم والثقافة وإصلاح المؤسسات المتخصصة .وكل ذلك يتوقف على وجود جيل من المنفذين اصحاب العزيمة المؤمنين حقا بضرورة تحقيق الإصلاح.

(الشرطة).. تنتخب نيابة عن الشعب!

حسين عبدالرازق

يصعب الحديث عن تزوير انتخابات مجلس الشورى التي تمت ١ يونيو ٢٠١٠، فالحقيقة التي يعرفها الناخبون جميعا، وبصفة خاصة الناخبون في الـ ٦٧ دائرة التي جرت فيها الانتخابات (٢٥ مليونا و٤٣٥ ألف ناخب)، أنه لم تجر أي انتخابات في أغلب هذه الدوائر إن لم يكن فيها جميعا، وأن نسبة التصويت التي أعلن أنها بلغت ٥،٣١٪ (كانت في انتخابات الشورى عام ٢٠٠٧ قد بلغت أيضا ٢٣،٣١٪) لم تتجاوز في الحقيقة ٥٪ أو ٦٪ حسب تقديرات الجهات التي راقبت عددا من الدوائر، لقد تولى ضباط مباحث أمن الدولة بمعاونة زملائهم من ضباط الشرطة التصويت نيابة عن الناخبين الذين قاطعوا الانتخابات أو الذين منعوا من الوصول إلى صندوق الانتخابات كما منع مندوبو ووكلاء المرشحين من المعارضة والمستقلين من التواجد داخل لجان التصويت، وقام الضباط الملتزمون بتعليمات رؤسائهم بـ (التسويد) و(التقفيل)، في بعض اللجان اكتفوا بفبركة محاضر التصويت والفرز دون أن يشغلوا أنفسهم بالتسويد والتقفيل ووضع أوراق التصويت في الصندوق!.

وقد يتساءل البعض ما الجديد في هذا الأمر، فقد جرى تزوير كل الانتخابات والاستفتاءات العاملة في مصر منذ بدء التعددية الحزبية المقيدة عام ١٩٧٦، وكان الخلاف فقط حول حجم ومدى التزوير وهذا صحيح إلي حد بعيد، فحتى الانتخابات التي أشرف عليها القضاة بمعنى وجود قاض على كل صندوق وليس في اللجنة العامة فقط، مثلما حدث في انتخابات مجلس الشعب عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥ تنفيذا للمادة ٨٨ من الدستور قبل تعديلها عام ٢٠٠٧ والحكم القضائي الذي فسر الإشراف القضائي بوجود قاض على كل صندوق فلم تسلم أيضا من تزوير وتسويد وتقفيل، ولكن تم حصار التزوير والتقليل منه والأهم إثباته عن طريق التقارير التي قدمها بعض القضاة وتولت لجنة من القضاة جمعها وعرضها على الجمعية العمومية لنادي القضاة في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٦.

لقد كان أول إنجاز لرئاسة القضاة (أعضاء الهيئات القضائية علي الأصح) للجان الفرعية في انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٠ وانتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥ هي انخفاض نسب التصويت، فبعد أن كانت نسب التصويت طبقا لبيانات وزارة الداخلية في انتخابات مجلس الشعب قبل عام ٢٠٠٠ تتراوح بين ٤٠٪ و٤٨٪ انخفضت إلي ٦٩،٢٤٪، وبعد أن كانت نسب التصويت في الاستفتاءات على رئيس الجمهورية تتراوح في عهد الرئيس مبارك بين ٤،٨٨٪ عام ١٩٨٧ و١٦،٨٤٪ عام ١٩٩٣ و٢،٧٩٪ عام ١٩٩٩ أي في حدود ثمانين في المائة، انخفضت في ظل أول انتخابات رئاسية تنافسية خاضها رؤساء أحزاب الوفد والغد والأمة والجيل وأحزاب أخرى يصعب تذكر أسمائها إلي ٢٣٪ عام ٢٠٠٥ نتيجة لإشراف القضاة.

ومع ذلك فقد أثبتت القضاة وقوع التزوير، وأعلنوا في جمعيتهم العمومية في ١٦ ديسمبر ٢٠٠٦ وبحضور ٤٧٣٢ قاضيا أن قوات الشرطة اعتدت علي الناخبين والقضاة، وقال رئيس نادي القضاة (إن القضاة مصممون علي القصاص من ضباط الشرطة الذين اعتدوا على زملائهم سواء من القضاة أو النيابة العامة أثناء تأدية واجبهم الوطني والقانوني في الإشراف على انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠٠٥، وهو ما لم يتحقق حتى الآن رغم إبلاغ النيابة العامة)، وصوت ٣٦٥٦ من القضاة في هذه الجمعية العمومية علي رفض الإشراف القضائي علي الانتخابات العامة إذا جرت وفق الإجراءات التي اتبعت في الانتخابات الرئاسية والنيابية الأخيرة (٢٠٠٥)، وطالبت الجمعية العمومية لنادي القضاة بضرورة مباشرة النيابة تحقيقاتها في شأن الاعتداءات التي وقعت على القضاة سواء مست أشخاصهم أو حالت بينهم وبين القيام بأداء رسالتهم في حماية حق الناخبين في التصويت، وكذلك في النتائج التي أعلنها بعض رؤساء اللجان العامة وتخالف البيانات المثبتة في محاضر فرز اللجان الفرعية، كما طالب القضاة بتطهير القضاء ممن خان الأمانة.. (فسمعة القضاء والثقة العامة في رجاله، لا تحتمل تباطؤا في حسم هذه الوقائع). أما انتخابات الشورى الأخيرة – وهي الثانية بعد إلغاء الإشراف القضائي – فقد كانت نموذجا لعدم وجود انتخابات، حيث نابت الشرطة عن الناخبين في التصويت والفرز وتحديد النتائج.

كانت البداية رفض اللجنة العليا للانتخابات التي يرأسها قاض واللجان العامة التي يرأسها قضاة تنفيذ الأحكام القضائية بوقف الانتخابات في دوائر بمحافظات القاهرة والجيزة وحلوان والإسكندرية وكفر الشيخ والمنيا. وامتناع أجهزة الدولة عن إصدار توكيلات لمندوبي ووكلاء المرشحين والتي تمكنهم من الحضور داخل لجان التصويت والفرز، ومنع الشرطة للعدد القليل الذي نجح في الحصول علي التصديق الرسمي على هذه التوكيلات – سواء من أقسام الشرطة أو الشهر العقاري – من التواجد داخل لجان التصويت، بينما سمح لمندوبين لمرشحي الحزب الوطني بالحضور بمجرد خطاب من الحزب!!. وامتنعت اللجنة العليا للانتخابات عن إصدار تصاريح للمراقبين التابعين لبعض منظمات المجتمع المدني، حيث تم منح هذه التصريحات بصورة انتقائية وحجبت عن عديدين مستوفين لجميع الشروط لتجرى الانتخابات في غياب الرقابة الدولية – التي رفضتها السلطات المصرية – ورقابة المجتمع المدني.

واكتملت (اللاانتخابات) التي جرت في مصر، عندما أعلنت الشرطة النتائج التي قررتها، فأكدت المأساة التي حدثت يوم أول يونيو ليصبح شهر يونيو شهر الهزائم للشعب المصري.. في ٥ يونيو ١٩٦٧ الهزيمة العسكرية أمام إسرائيل، وفي ١ يونيو ٢٠١٠ الهزيمة السياسية أمام قوات الاحتلال الداخلي ممثلة في الحزب الوطني. فالمزورون في الدائرة الأولى بالإسكندرية منحوا مرشحي الحزب الوطني (فئات، وعمال) فوزا ساحقا، وحتى لا يشعر أي من المرشحين بأنه جرى تمييز أحدهما عن الآخر، أعلن حصول كل منهما على نفس العدد من الأصوات ١١٠ ألف صوت و٥٣٢(!!).

وتنافس ضباط الشرطة – طبقا للتعليمات الصادرة لهم – في إعلان أرقام فلكية لعدد الأصوات الحاصل عليها مرشحو الحزب الوطني، ففي الدائرة الأولي بالفيوم (مركزي الفيوم وطامية) فاز محمد بهنس بـ ١٧٥ ألفا و٩٤٥ صوتا، وفي دائرة (إبشواي سنورس ويوسف الصديق) فاز علي الشاذلي بـ ٢٦٢ ألفا و٥١١ صوتا، وفي الدائرة الأولى في كفر الشيخ فاز د. حسين حجازي بـ ١٦٣ ألفا و٣٨٠ صوتا، وفي الدائرة الثالثة فازت هدى الطبلاوي المحكوم عليها عام ٢٠٠٤ بالسجن ٣ سنوات وحصلت على ٢٠٦ آلاف و٥٨٦ صوتا.. وهكذا.

إن ما جرى في يوم الثلاثاء الأسود (بروفة جنرال) لما يدبره لنا حكامنا الذين اغتصبوا السلطة بالتزوير منذ عام ١٩٧٦، في انتخابات مجلس الشعب في الربع الأخير من هذا العام وانتخابات رئاسة الجمهورية في العام القادم، ليستمر احتكارهم للسلطة واستبدادهم واستغلالهم، وإغراق الناس في الفقر والبطالة والفساد.. فهل يسمح الشعب المصري وأحزابه وقواه السياسية الديمقراطية باستمرار هذه المأساة؟!.

عصفور الشرق

فريدة النقاش

استنت الهيئة القومية للبريد تقليدا رائدا حين نظمت بالاشتراك مع دار التحرير وجريدة الجمهورية ملتقى إبداعيا أدبيا عقد دورته الثانية هذا العام عن توفيق الحكيم وكانت الدورة السابقة عن (يحيي حقي) وسوف يكون الأعلام الفكريون والثقافيون موضوعات لدوراتها القادمة، وبهذا تقدم الهيئة ورئيس مجلس إدارتها الدكتور أشرف زكي نموذجا يحتذى للهيئات القومية المشابهة يدعوها للتعامل مع الثقافة والمثقفين بما يليق بالدور المحوري الذي تلعبه في حياتنا ووصل ما انقطع مع تراثنا قديمه وحديثه وتقديم أدبائنا ومفكرينا الكبار للأجيال الجديدة من الشباب الذي كاد يخاصم القراءة مكتفيا بالتعامل مع الوسائط التكنولوجية الجديدة التي تقدم له المقتطفات لا الأعمال، والمعلومات الخاطفة لا العالم المتكامل. وحين اخترت بعض أعمال توفيق الحكيم لأعيد قراءتها استعدادا للمشاركة في الملتقى وجدتني أمام شخصية ثنائية القدرات فهو فنان ومفكر معا يدعونا بقوة لإعادة اكتشافه وقراءته.

فالقضايا التي طرحها في العملين اللذين توقفت أمامهما وهما (زهرة العمر) ككتاب رسائل و(أهل الكهف) كمسرحية فكرية ماتزال راهنة ينشغل بها كل من الفكر والثقافة والسياسة وإن في السياق المجتمعي الوطني والقومي والعالمي الجديد، وفي ظل معطيات شديدة الاختلاف. عالج (توفيق الحكيم) العلاقة بين الشرق والغرب من جهة والحداثة من جهة أخرى على مستويات مختلفة، ومازلنا منشغلين حتي هذه اللحظة بالمسألتين منذ أرسل (محمد علي) بعثاته إلي أوروبا في مطلع القرن التاسع عشر وعاد منها رفاعة رافع الطهطاوي ليفتح عيون الشرق علي التقدم في الغرب ويدعو أبناء جلدته للتعلم، وهو الطريق الطويل الذي سلكه بعد ذلك كل من قاسم أمين ومحمد عبده وطه حسين ويحيي حقي وعشرات آخرين، من الكتاب والمفكرين والعلماء أصبحوا الآن بالآلاف. يقول (الحكيم) في رسالة لصديقه الفرنسي في (زهرة العمر) إن هزة التصادم بين الشرق والغرب هي وحدها التي تفتح الأعين المغلقة في الشرق والغرب، إن في تلاقينا لمعني أوسع من كل معنى شخصي أو فردي، إن فيه قوة الرمز، ما من مرة احتك فيها الشرق بالغرب إلا وخرج من احتكاكهما ضوء آثار العالم، وهنا علينا أن نستدعي ذلك الضوء الباهر الذي أوقده مفكرنا العظيم ابن رشد الذي أنار ظلمات أوروبا في القرن الأوسط. وها هو الحكيم يقول لصديقه (إن عقلي الذي كاد يخبو بأفيون الشرق يضيء من جديد). ثم يشير إلي نفسه باعتباره رجلا شرقيا متوحشا (المرأة عندي يجب أن تحبس في الحريم، أو على الأقل لا يكون لها دخل كبير في حياتي) وقد اشتهر توفيق الحكيم بعد ذلك بأنه عدو المرأة حين ردد في كتاباته كل الأساطير والخرافات التي تتحدث عن نقصها وضعفها. ولعل أبرز ما في رؤية الحكيم لعلاقة الشرق بالغرب أن يكون اعتزازه بالثقافة العربية الإسلامية ذات الجذور المسيحية اليهودية الفرعونية، فهو لم يشعر أبدا بالدونية أو الصغار أمام الغرب رغم أنه نهل من تحضره على عكس بعض المفكرين والكتاب الذين بهرهم تحضر الغرب حتي أنهم لم ينتقدوا الدور الاستعماري لأوروبا تماما كما فعل الحكيم الذي تغاضى أيضا عن هذا الدور، أخذ الحكيم يحلل الأسباب التاريخية الموضوعية التي أدت إلي ضعف الثقافة العربية وجمودها منتصرا في هذا السياق للمخيلة الشعبية العربية التي أنتجت (ألف ليلة وليلة) ومئات السير والملاحم الشعبية باعتبارها جميعا علامات على تطلع الشعوب لخلخلة الجمود واختراقه والتقدم إلى الأمام بحيوية ومقدرة.

وحين عالج قضية الحداثة اختار موضوع الزمن في (أهل الكهف) ووجده زمنا راكدا ميتا مستلهما في ذلك الواقع الاجتماعي السياسي لمصر في ثلاثينيات القرن العشرين حين جثم على صدرها الاحتلال والملكية والقوى الرجعية المستبدة وبدا أن ذلك الوضع الكئيب المشابه لما نحن فيه الآن لن يتغير أبدا، فقد عاد الثلاثة ورابعهم كلبهم بعد نوم في الكهف استمر لثلاثمائة عام وقد استيقظوا بمعجزة ليجدوا أن الزمن مس شعورهم وأظافرهم التي طالت ولكنه لم يمس أعمارهم وقلوبهم، أي أن ما جرى في العالم هو مجرد تغيير شكلي خارجي. ورغم البصيرة الثاقبة (لتوفيق الحكيم) كمفكر وفنان فإنه عجز في (أهل الكهف) كما فعل بعد ذلك في (شهر زاد) عن رؤية ولو بصيص أمل لمستقبل آخر إذ عاد أبطال أهل الكهف جميعهم للنوم أو الموت غير معنيين بما يجري في العالم من حولهم فهم الذين كانوا قبل موتهم مناضلين أشداء دفاعا عن المسيحية. ومثله كمثل كل كتابنا وفناننا الكبار يحتاج (توفيق الحكيم) عصفور الشرق الطليق هذا لقراءات جديدة هو الذي انشغل طيلة عمره بتكوين نفسه فنيا وثقافيا وقدم للمكتبة العربية عشرات الكتب الممتعة سواء اتفقنا مع رسائلها أو اختلفنا فشكرا للهيئة القومية للبريد.